

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٨٥

الأربعاء، ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

السيدة موزيس (ناورو) (تكلت بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية
في المحيط الهادئ الممثل في الأمم المتحدة، وهي بابوا غينيا
الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جمهورية جزر
مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ولايات
ميكرونيزيا الموحدة وبلدي ناورو.

إنه لشرف عظيم لي أن أكون هنا اليوم لأتولى عرض
مشروع قرارنا، المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على
الأمّن"، الوارد في الوثيقة A/63/L.8/Rev.1. ومنذ صدور
الوثيقة، انضمت الوفود التالية إلينا كمقدمين لمشروع القرار:
أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أنغولا، أوروغواي،
بربادوس، بليز، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، بيلاروس،
ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، الجبل الأسود، جزر
القمر، دومينيكا، الرأس الأخضر، سان مارينو، سانت
كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سنغافورة، صربيا، غابون،
غامبيا، غرينادا، غيانا، كيريباس، مدغشقر، المغرب، منغوليا،
موريشيوس، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
السيد كوجا (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/63/L.8/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء
أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ١٠٧ من
جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البندين ٤٤ و ١١٢ في
الجلسة العامة الحادية والخمسين، المعقودة في ١٧ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة
اعتمدت مشاريع القرارات A/63/L.27 و A/63/L.25/Rev.1
و A/63/L.64، في جلساتها العامة الحادية والخمسين والثامنة
والستين والثالثة والسبعين على الترتيب.

أعطي الكلمة الآن لمثلة ناورو، التي ستتولى عرض

مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مساحتها حوالي ٣٠٩ ٠٠٠ كيلومتر مربع. ولا تتجاوز مساحة توفالو، التي تتألف من أربع جزر مكونة من أرصفة مرجانية وخمس جزر مرجانية حقيقية، ٢٦ كيلومترا مربعا. وتوفالو هي رابع أصغر بلد في العالم ولا تتجاوز مساحتها عشر مساحة واشنطن، العاصمة. وليس هناك أي شك في أن معظم جزرنا صغيرة للغاية فعلا.

وينجم موطن ضعف جزرنا من المساحة الصغيرة لأوطاننا، بالاقتران مع حجم المحيط الكبير الذي يحيط بنا. وتوقع العلماء أن مستوى المحيط سيواصل الارتفاع بمعدل متزايد. وفي نهاية المطاف، لن يترك المحيط الهادئ، الذي عشنا فيه لقرون، خلفه شيئا يذكر من أوطاننا إذا لم يتم اتخاذ إجراء عاجل.

وأود أن أؤكد مجددا على مشاعر الأمين العام التي أعرب عنها في بيان أدلي به باسمه في اجتماع زعماء منتدى المحيط الهادئ في نيوي، ومفادها أن "تغير المناخ ليس من قبيل قصص الخيال العلمي ... بل هو حقيقي ومائل".

ولئن كان من المتوقع أن تعاني معظم الدول في نهاية المطاف من الآثار السلبية لتغير المناخ، فإن الدول الجزرية الصغيرة، بما في ذلك دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، تعاني اليوم بالفعل من الآثار الحادة والعاجلة. وتشمل الآثار الناجمة على دولنا إغراق المناطق الساحلية، حيث تعيش أغلبية شعوبنا، وغمر الجزر، وفقدان إمدادات المياه النقية؛ وزحف المياه المالحة، والفيضانات، والجفاف، وتدمير المحاصيل وفشل الزراعة، وتقليص التنوع البيولوجي، وتدمير البنية التحتية البالغة الأهمية، والزيادة الكبيرة في تفشي الأمراض الخطيرة. وفي العديد من الحالات، فإن تلك الآثار في نهاية المطاف ستجعل دول المحيط الهادئ غير صالحة للحياة، مما يدمر ثقافتنا الفريدة والقديمة.

وخلال العام الماضي، أشرك مقدمو هذا القرار المجتمع الدولي في مناقشات مستفيضة حول تداعيات تغير المناخ على الأمن. ونحن ممتنون جدا للدعم الذي حظينا به من أعضاء المجتمع الدولي. وأعرب عن امتناننا على وجه الخصوص لشركائنا مقدمي مشروع القرار ولإندونيسيا التي ساعدت في التوصل إلى نص توافقي من شأنه دفع المناقشات الدولية بشأن مسألة تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. وفي ضوء تقديم مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1، فإننا نعلن سحب مشروع القرار A/63/L.8، المعنون "الأمن وتغير المناخ".

وإننا نشكر الجماعة التي تشاركنا في الرأي والمشاركين الآخرين النشطين في المفاوضات غير الرسمية. فقد ساعد هؤلاء جميعا في إثراء النقاش بشأن هذه المسألة، وكان لهم دور أساسي في صياغة هذا النص.

ونعرب عن شكرنا الخاص لرئيس الجمعية العامة على مساعدته في دفع قضايانا وعقد هذه الجلسة الرائدة للجمعية العامة. ونحن نقف هنا في لحظة تاريخية - هي تزامن مناسبتين أوليتين. فهذا على السواء هو مشروع القرار الأول لدول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية ومشروع القرار الأول للجمعية العامة بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن.

وبغية فهم خلفية مشروع القرار، أود أن أتكلم بصورة موجزة عن منطقة المحيط الهادئ، وهي منطقة ظلت تتعرض بلا هوادة للتهديد الناجم من الآثار السلبية لتغير المناخ.

إن جزر دول منطقة المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية تتراوح من ناورو، أصغر دولة جزرية في العالم، التي لا تغطي مساحتها سوى ٢١ كيلومترا مربعا، إلى بابوا غينيا الجديدة، وهي ثانية أكبر الجزر في العالم، التي تغطي

تغير المناخ، وستكون أصغر الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أول الدول التي تعاني من هذه الآثار.

ومن الواضح أن بقاء الدول وسيادتها وسلامة أراضيها والتأثير على جيرانها هي مسائل تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وسيحدث ذوبان الأنهار الجليدية واحترار الجو والمحيطات آثارا واسعة النطاق. وستصبح أكثر تكرارا حالات الجفاف والفيضانات وغيرها من أشكال الأحوال الجوية البالغة الشدة، مما يهدد إمدادات الغذاء. وستموت النباتات والحيوانات التي لا يمكنها أن تتكيف. ويرتفع منسوب مياه البحار وسيواصل الارتفاع، مما يجبر مئات الآلاف من الأشخاص في المناطق الساحلية على الهجرة.

وبينت دراسات المناخ التي أجريت مؤخرا أن سرعة تغير المناخ تزداد وأن آثاره في بعض الأحيان أسوأ مما كان متوقعا. وفي فترة الأعوام الـ ٤ الماضية وحدها، نقح العلماء التوقعات بخلو المحيط المتجمد الشمالي من الجليد في فصل الصيف من عام ٢١٠٥ إلى عام ٢٠٧٠ إلى عام ٢٠٣٩ إلى عام ٢٠١٣. ومن المروع أن بعض الدراسات المناخية بدأت تفيد بأن أسوأ سيناريوهات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد تكون محافظة أكثر مما ينبغي. وتبين تلك الاتجاهات أننا قد نكون مواجهين بحالة طوارئ مناخية في وقت أقرب مما كنا نعتقد. ومعالجة تداعيات تغير المناخ على الأمن تأخرت وحاد الوقت للعمل الآن.

وإزاء تلك الخلفية، أود الآن أن أتولى عرض مشروع القرار.

إن مشروع القرار بسيط وحقيقي. فهو، أولا وقبل كل شيء، يشير إلى التداعيات السلبية لتغير المناخ على الأمن، وهي تداعيات ملموسة بالفعل في منطقتنا. وعمليات إعادة التوطين جارية بالفعل في منطقة المحيط الهادئ، واعتماد مشروع القرار لن يثبت أننا نشعر بالقلق الجدي حيال البيئة

وبينما يواصل بقية العالم مناقشة تداعيات تغير المناخ على الأمن، فإن المسألة بالنسبة لشعبنا مسألة حقيقية بشكل مذهل. وبينما قد تتوفر لبعض البلدان الموارد لتخفيف حدة تغير المناخ ونقل شعوبها إلى الأماكن الآمنة خلال أوقات الكوارث الطبيعية، نحن ليس لدينا ذلك الترف. وبشكل حربي، لا يوجد مكان يلجأ إليه مواطنونا. وتواجه المجتمعات في الجزر الغارقة في جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ تشردا يلوح في الأفق بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار. وبالنسبة للبعض، فإن الخيار الممكن الوحيد هو الهجرة. ومع أن العديدين قد نقلوا بالفعل إلى أماكن أخرى، فإن من المتوقع أن يجذوا المزيد حذوهم مع غمر جزرنا بالمياه في نهاية المطاف.

ولنتخيل بلدا تغمره المياه بأكمله؛ ولنتأمل سلامته الإقليمية، وسكانه وحكومته. فتلك اعتبارات أساسية، وتحدد، في إطار القانون الدولي، مركز أي بلد بوصفه دولة. وبعض بلداننا في المحيط الهادئ معرضة لخطر فقدان سكانها وأرضها بأكملها. وسينتهي وجودها بوصفها دولا.

ولم يسبق أبدا أن اختفت أي دولة عضو في الأمم المتحدة. ونحن الآن نواجه التهديد المتمثل في فقدان العديد من الدول بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. فلنتأمل أي بلد ظل يتأثر تأثيرا عميقا بالجفاف الحاد، ولم يعد بوسعه أن يحافظ على نفسه بسبب تعطل طاقته الكهرومائية وعدم توفر مياه الشرب فيه؛ ولم يعد بوسعه أن ينتج المحاصيل لتغذية شعبه. ولنتأمل أي بلد ظل في أغلب الأحيان تغمره الفيضانات وتلحق به الضرر الكوارث الطبيعية الأخرى التي تبعد أي بصيص أمل بأن يكون لديه مستقبل. ومن الأهمية بمكان أن ندرك بأنه سيحين وقت لن تتمكن فيه أي كمية من المعونة من حماية البلدان من آثار تغير المناخ. ونحن جميعا سنعاني عاجلا أم آجلا. ولا يوجد أي بلد بمنأى من آثار

وأخيراً، يدعو القرار إلى أن يقدم تقرير شامل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين عن تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن. والأمر الذي يتسم بأهمية خاصة هو أن يستند هذا التقرير إلى آراء الدول الأعضاء وآراء المنظمات الإقليمية والدولية المعنية. وسيكون ذلك التقرير هو أول تقرير يقدمه الأمين العام بغية جمع المعلومات عن تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن. ونحن نعتبر التقرير خطوة أولى بالغة الأهمية بينما نمضي قدماً بشأن هذه المسألة.

إن اختفاء جزر المحيط الهادئ متوقع الآن أن يحصل خلال فترة حياتنا إذا واصلنا العمل كالمعتاد. ويجري بالفعل تصاعد الصراعات من جراء الآثار السلبية لتغير المناخ ولن تزداد المسائل إلا سوءاً. والأرض لن تنتظر بصبر المزيد من المناقشات بشأن الجوانب السياسية لهذا الموضوع.

ونحن على اقتناع راسخ بأن الآثار السلبية لتغير المناخ لها تداعيات حقيقية فعلا على السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن الوقت موات الآن لكي تعمل جميع هيئات الأمم المتحدة بصورة جماعية في إطار ولاياتها، وأن تكثف جهودها. فحياة أشخاص حقيقيين في أماكن حقيقية معرضة للخطر. ويتعرض للتهديد بقاء أجيال حقيقية في المستقبل، واستمرار ثقافات حقيقية، وأمن الانتماء إلى وطن حقيقي.

وبالنظر إلى أهمية المسألة، أمل أن يعتمد مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1 بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف قبل البت في مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلاً التصويت أو شرح الموقف تقتصر مدته على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

العالمية فحسب بل الأمر الأكثر أهمية أننا نشعر بقلق جدي حيال بقاء مجمل السكان ووجود أراضيهم التي يستمدون منها الشعور بالانتماء والهوية.

وينظر مشروع القرار إلى الآثار السلبية لتغير المناخ بطريقة كلية. وهو يشير إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الثانية، فضلاً عن مقاصد الأمم المتحدة المحسدة في المادة ١ من ميثاقنا. وهو يعيد التأكيد أيضاً على الأدوار التي تضطلع بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. كما يشير مشروع القرار إلى أطر الأمم المتحدة ذات الصلة في الميدان. وتوفر الإطار لمشروع القرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبرنامج عمل بربادوس، وإعلان موريشيوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

ويختتم الجزء الخاص بديباجة مشروع القرار بمجرد بيان وقائعي، هو تحديداً "أن الآثار السلبية لتغير المناخ، بما فيها ارتفاع منسوب مياه البحار، قد تكون لها تداعيات محتملة على الأمن". وكما بينت، فإن هذه الآثار تبدو ملموسة بالفعل في جزرنا.

بعد ذلك يدعو مشروع القرار جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية إلى تكثيف جهودها المنصبة على النظر في موضوع تغير المناخ والتصدي له. وإذا قرأ مشروع القرار بالتزامن مع الفقرة الثالثة من ديباجته، يصبح من البديهي أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى زيادة جهودهما الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة من حيث صلتها بتغير المناخ. كما أن من الواضح أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن النظر في الجوانب الأمنية، وهو رأي نحن نؤيده تأييداً كاملاً.

الإرادة السياسية لاتخاذ إجراء ملموس في هذا الصدد. ولذلك، ناشد البلدان المتقدمة النمو أن تظطلع بمسؤوليتها القانونية والتاريخية والأخلاقية لتقوم، في جملة أمور، بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة لديها. كما نحثها على تنفيذ التزامها بتوفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها ونقل التكنولوجيا اللازمة لمجابهة التهديدات والتحديات الجديدة، مع كفالة أن تكون هذه التكنولوجيا غير مضرّة بالبيئة.

ونحدد التأكيد على الدور الفريد لإطار التفاوض المتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ودور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تناول المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة. ونشدد على أن مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1 يُقرُّ بأن دور مجلس الأمن يقتصر على مجرد صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وتشاطر مجموعتنا الرأى والشواغل التي أعرب عنها في الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة، باسم حركة عدم الانحياز (S/2007/203)، والرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين (S/2007/211)، بمناسبة المناقشة المفتوحة التي عُقدت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن البند المعنون "الطاقة والأمن والمناخ" (انظر S/PV.5663). وفي هذا الصدد، نؤكد على وجوب أن يراعي المجلس ويمتثل تماما للولاية المحددة له في الميثاق ولعلاقته السليمة مع الجمعية العامة.

وتتطلع إلى تقرير الأمين العام عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، الذي ينبغي أن يستند إلى آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية.

السيدة روياليس دي تشامورو (نيكاراغوا)
(تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية بشأن موضوع مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1، المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن"، الذي نحن على وشك البت فيه. وأتكلم بالنيابة عن وفود البلدان التالية: إكوادور، جمهورية إيران الإسلامية، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجماهيرية العربية الليبية، العراق، عُمان، قطر، جمهورية فنزويلا البوليفارية، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، اليمن، وبلدي نيكاراغوا.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن أن وفود بلداننا قررت الانضمام إلى توافق الآراء على اعتماد مشروع القرار هذا، الذي يشكل ثمرة للمفاوضات والتعاون بين الدول الأعضاء على نحو طويل ومكثف.

وتعتقد مجموعتنا أن مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1 نص توفيقى أبقى على الهدف المشترك وحافظ على وحدة المقصد لجميع أعضاء الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ والمتصلة بالموضوع الهام المتمثل في تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن.

وكما قلنا خلال المفاوضات، نعتقد أنه من الحيوي، في سياق المسائل التي تناوها مشروع القرار هذا، أن تعزز الدول الأعضاء التنمية المستدامة مع التمسك بمبادئ ريو، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، والتنفيذ التام لالتزامات جدول أعمال القرن ٢١ وغيرها من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر ريو وجوهانسبرغ وغيرها من المؤتمرات ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، نعتقد أن هذه الشواغل والتحديات تنطوي على الخطورة والتهديد أكثر من ذي قبل بسبب عدم الوفاء بمختلف الالتزامات التي تم قطعها، وانعدام

السيد ميتيلا (الجمهورية التشيكية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا الإعلان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والجبل الأسود، فضلا عن أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه البالغ باعتماد القرار ٢٨١/٦٣ المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن"، ويود الإعراب عن تقديره للعمل الشاق والجهد غير العادي الذي بذلته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في تقديم مشروع القرار والوصول بالعملية إلى ختام ناجح. ويسعد الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن عددا كبيرا من البلدان انضم إلى مقدمي القرار. ويمثل مقدمو مشروع القرار كل المجموعات الإقليمية ومستويات التنمية، وهو ما يوضح الإدراك العالمي للتحدي الذي يواجهها. ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديره لروح التوافق والمرونة التي أبدتها كل الوفود أثناء المفاوضات، مما سمح لنا بالوصول إلى هذه النتيجة البارزة اليوم.

والاتحاد الأوروبي يؤمن إيمانا قويا بأن الرد العالمي على تغير المناخ عنصر مهم من عناصر العلاقات الدولية وستزيد أهميته في السنوات القادمة، بما في ذلك بعده الأمني. إن المخاطر التي يمثلها تغير المناخ حقيقية وآثاره تحدث بالفعل. وفيما أصبحت هذه المشكلة عالمية، يؤيد الاتحاد الأوروبي استجابة متعددة الأطراف. ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور محوري في تلك الاستجابة. واعتماد هذا النص تذكرة أيضا بالحاجة الملحة إلى عمل مشترك لمواجهة تغير المناخ. ومن هذا المنطلق، يبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بقوة بالتوصل إلى اتفاق عالمي طموح بشأن المناخ خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

ولذلك، فإننا نطلب إلى الأمين العام، أن يراعي لدى إعداد التقرير، الآراء التي أعربنا عنها في الوثيقة A/63/L.30، علاوة على أي إخطارات أخرى تقدمها دولنا الأعضاء بشأن الموضوع.

وبالنظر إلى الحقائق المذكورة آنفا، لا يمكننا أن ننكر على الإطلاق أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتحملان المسؤولية دون سواهما عن الإجراء الذي ينبغي اتخاذه فيما يتعلق بتغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. وعلى أساس هذا الفهم، تسحب مجموعتنا رسميا التعديلات التي قدمت في الوثيقة A/63/L.30.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلمة الوحيدة تفسيرا للموقف قبل البت في مشروع القرار.

مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1 معنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن". وقبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1، انضمت إلى قائمة مقدميه البلدان التالية: جزر البهاما وغانا وكيريباس ونيجييا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1 (القرار ٢٨١/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلّمين شرحا للموقف بشأن القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت أو شرح الموقف تحدد مدتها بـ ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

حدة الصراعات على الموارد الناضبة أو الشحيحة، وإلحاق أضرار اقتصادية وزيادة الضغط على البنية الأساسية الحيوية، وأيضا من خلال زيادة أو حفز الهجرة لأسباب بيئية، وبالتالي زيادة الضغوط على الإدارة الدولية.

ومن هنا، سيواجه الكثير من الدول النامية والمناطق الأكثر تعرضا للخطر تحديات إضافية كبيرة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وستبرز تهديدات جديدة للأمن البشري لقد طورت السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي لتأخذ في اعتبارها الديناميات الأمنية الجديدة الناجمة عن تغير المناخ.

وحيث أنه من الواضح أن التداعيات الأمنية لتغير المناخ ذات طابع عالمي، يؤثر على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه، باتخاذ هذا القرار بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن، يكون أعضاء الأمم المتحدة قد اتخذوا خطوة أولى مهمة نحو النظر في المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ والتصدي لها.

ونحن نتربح التقرير الشامل للأمين العام، الذي سيساعدنا على فهم وتحليل جوانب مختلفة لهذه المسألة المعقدة، ونتطلع إلى الاهتمام الذي ستوليه أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لتغير المناخ وتداعياته الأمنية.

السيد المنصور (البحرين): سيدي الرئيس، يشرفني أن ألقى هذا البيان باسم المجموعة العربية، لأوضح آراءها بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.8/Rev.1.

تعتبر المجموعة العربية أن الدول النامية هي أكثر الدول المتضررة من الآثار السلبية لتغير المناخ، وخاصة البلدان الأقل نمواً وبلدان أفريقيا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي يعقد في كوبنهاجن بعد ستة أشهر من الآن.

إن تداعيات تغير المناخ على الأمن الدولي ليست مشكلة من مشاكل المستقبل بل هي بالفعل مشكلة اليوم، مشكلة ستظل تلازمنا. تغير المناخ يؤثر بالفعل على أمن الأمم والشعوب في أنحاء العالم. وحتى إذا تحقق تقدم في تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فقد تغيرت الأنماط المناخية بالفعل، وارتفعت درجات الحرارة في العالم فعلاً، وعلاوة على ذلك، بدأ الإحساس بتأثير تغير المناخ في كل مكان بالفعل، مع تقويض سبل المعيشة وزيادة عدم الاستقرار. وهناك أدلة متزايدة على أن آثار تغير المناخ يمكن أن تتفاقم وتخفف العمليات التي تؤدي إلى التوترات وإضعاف المؤسسات.

لقد عقد مجلس الأمن مناقشته الأولى بشأن تغير المناخ وتداعياته على الأمن الدولي في عام ٢٠٠٧. والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الوقت قد حان مرة أخرى لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على المخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ في الساحة المتعددة الأطراف.

بالنسبة لبعض البلدان، يمثل تغير المناخ تهديداً مباشراً للبقاء. ويواجه عدد من الدول الجزرية الصغيرة بالفعل تهديدات خطيرة في ما يتعلق بسلامة أراضيها نتيجة تآكل السواحل وغرق مناطق كاملة من أراضيها. وتستلزم محنة هذه الدول اهتماماً خاصاً من المجتمع العالمي. وذلك أحد أسباب تأييد الاتحاد الأوروبي للقرار الذي قدمته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ منذ طرح مشروع القرار في صورته الأولى.

مع ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أيضاً في تغير المناخ تهديداً عالمياً سيسفر عن ديناميات ومخاطر أمنية جديدة في كل المناطق - بين الدول وداخل الدول - من خلال زيادة

لجدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الأخرى المتعلقة بتوفير الموارد المالية؛ ونقل التكنولوجيا؛ وبناء قدرات البلدان النامية، التي تم التعهد بها في ريو، وجوهانسبرغ، وغير ذلك من المؤتمرات ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وتجزم المجموعة العربية بأن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى المناسب للنظر في المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وفي الإجراءات اللازمة اتخاذها لمواجهة تغير المناخ، وفقا للمبادئ المكرسة في الاتفاقية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل الوفاء بالتزاماتها بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وفقا لبروتوكول كيوتو. وينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول أن تفعل ذلك، وأن تشارك مشاركة فعلية في مؤتمر كوبنهاغن المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وتؤكد المجموعة في هذا الإطار على تأييدها للرسالتين الموجهتين من رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورئاسة حركة عدم الانحياز إلى رئيس مجلس الأمن بمناسبة انعقاد الحوار المفتوح حول "الطاقة والأمن والمناخ". بمجلس الأمن في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. كما تشدد المجموعة على ضرورة أن يتضمن تقرير الأمين العام حول التداعيات المحتملة لتغير المناخ على الأمن، الذي سيصدر في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، تنفيذاً لما ورد بمشروع القرار.

وتؤكد المجموعة على ألا ينجم عن مشروع القرار قيد النظر ما يقوض من سلطة أو ولاية الهيئات والعمليات والصكوك ذات الصلة التي تتناول هذه المسائل بالفعل.

السيد ميروريس (هايتي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والبالغ عددها ١٤ دولة. لقد انضمت الدول

إن المجموعة العربية، إذ تنضم إلى توافق الآراء حول مشروع قرار المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" فإنها تؤكد على النقاط التالية:

إن مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين تقع بالدرجة الأولى على عاتق مجلس الأمن، وذلك انطلاقاً من الولاية الممنوحة له في ميثاق الأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار دور الجمعية العامة في هذا المجال وذلك عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥) الصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠. وإن تعدي دور مجلس الأمن على أدوار ومسؤوليات الهيئات الأخرى الرئيسية للأمم المتحدة لا ينسجم مع مبادئ الميثاق ومقاصده، ويمكن أن يخل بسلطات تلك الهيئات وحقوق عموم أعضاء الأمم المتحدة.

إن تغير المناخ هو جزء لا يتجزأ من موضوع التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، التي يجب التصدي لها بالمعالجة بشكل متكامل.

إن مسألة تغير المناخ تُعد مسألة بالغة الأهمية للتنمية المستدامة. والمسؤوليات في مجال التنمية المستدامة تضطلع بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئتهما الفرعية ذات الصلة، بما فيها لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهناك اتفاق مُلزم ومتعدد الأطراف خاص بتغير المناخ هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول داعم لها، وهو بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية. وما من دور متوخى لمجلس الأمن في هذا كله.

ونرى أنه من الضروري لجميع الدول الأعضاء أن تعزز التنمية المستدامة من خلال التقييد بمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متفاوتة، والتنفيذ الكامل

إن القرار يثير شعورا بالقلق العميق من أن الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع منسوب مياه البحار، يمكن أن تكون لها تداعيات على الأمن. ونحن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على عرض المسألة بصورة رسمية للنظر في سياق الأمم المتحدة.

ونحن نسلم بأنه قد تكون هناك تصورات مختلفة فيما يتعلق بطابع ونطاق التحديات التي أبرزها القرار. وفي ذلك الصدد، نحن نتوقع أن يتمكن التقرير الشامل الذي سيقدمه الأمين العام من توفير منبر للمزيد من النظر في المسألة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وتأمل الجماعة الكاريبية أن تسهم بآرائها وتصوراتها بالذات في التقرير وفي المناقشات التي ستعقد في المستقبل بشأن هذه المسائل.

وشاركت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مشاركة فعالة وبناءة في المناقشات المطولة بشأن القرار الذي اتخذته الجمعية من فورها، ونحن بالتالي نشاطر الإشادة بالجمعية على اتخاذها للقرار بتوافق الآراء.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إن

إحدى المسائل العديدة التي تتطلب استجابة مشتركة وموحدة من الدول الأعضاء، بما في ذلك استجابة الجمعية العامة، هي التحدي المتمثل في تغير المناخ. وخلال العامين الماضيين، والفترة التي سبقت مؤتمر بالي لتغير المناخ، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شهدنا أن بوسع الجمعية العامة أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز وحدة الهدف بشأن هذه المسألة. وفي ضوء ذلك يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" بتوافق الآراء.

وتسلم إندونيسيا بالحاجة العاجلة إلى التصدي لتغير المناخ. ونحن ندرك إدراكا كاملا أن تأثير تغير المناخ تأثير

الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بالتضامن مع مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، إلى مقدمي مشروع القرار A/63/L.8/Rev.1، بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن.

إن الجماعة الكاريبية تشارك غيرها من الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة إدراكا حادا بواقع آثار تغير المناخ. وقد ازداد إلى حد كبير في الأوقات الأخيرة وقوع الكوارث الطبيعية وحدتها وغيرها من الآثار المتصلة بالمناخ. ولذلك ترى المجموعة أن هناك حاجة إلى زيادة فهم وتقدير آثار تغير المناخ وإلى التصدي لما يواكبه من تحديات بطريقة منسقة وقوية وفعالة ومستدامة.

ونظرا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل بصورة غير متناسبة وطأة التحدي المتمثل في تغير المناخ، ترحب الجماعة الكاريبية بتأكيد القرار مجددا على برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي مكافحة التحديات الهائلة التي يمثلها تغير المناخ، ما زالت الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى كل التفاهم الممكن والدعم. وتوفر تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن أحد أبعاد التحدي الناشئة والإضافية والمثيرة للقلق. وفي الواقع، وبالنسبة للعديد من بلداننا، يمثل تغير المناخ تهديدا وجوديا - وهو تهديد لبقائنا ذاته. ويلزم اتخاذ نهج عاجل وشامل، وينطوي على المشاركة الكاملة لجميع الدول. ولهذا الغرض، تعلق بلداننا أهمية كبيرة على العملية الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وترحب بالتأكيد مجددا على الاتفاقية بوصفها الصك الرئيسي للتصدي لتغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أقول إن المسألة المعروضة علينا مسألة معقدة. وسيتيح تناول هذه المسألة في الإطارين المناسبين المتمثلين في الجمعية العامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتداول بصورة شاملة، مما نأمل أن يؤدي إلى إيجاد حلول مفيدة لملايين الناس.

ونؤيد تماما الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من كوبا باسم حركة عدم الانحياز (S/2007/203)، والرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة من باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (S/2007/211).

السيد مولير (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية):
باسم فخامة الرئيس ليتوكوا تومينغ وشعب جزر مارشال، أحيي الجمعية العامة تحية حارة. وتؤيد جمهورية جزر مارشال البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية ناورو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

وتقر جمهورية جزر مارشال على نحو كامل بالتعهدات التي تنسم بها تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن. وتطرح مسألة تغير المناخ أسئلة غير مسبقة على المجتمع الدولي، وبالتالي، فإنها تتطلب استجابة منسقة من لدن الجميع وفي إطار تعاوني يشمل اتخاذ إجراءات في جميع القطاعات لتلبية التطلعات الإنمائية ومعالجة المسائل الأمنية.

وبالنسبة لدولة جزرية منخفضة مثل جزر مارشال، يطرح تغير المناخ أيضا بعض الأسئلة الواضحة للغاية فيما يتعلق بوجودنا في حد ذاته. فتداعيات تغير المناخ على الأمن تشكل تهديدا مباشرا وحقيقيا للغاية لسيداتنا وبقاء حرياتنا الأساسية التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة. ولم يعد بوسع الدول الأعضاء اعتبار أن فقدان دول بأكملها لا يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي والعالمي.

متعدد الأبعاد وقد يشمل تداعيات محتملة على الأمن. وآثار تغير المناخ على إندونيسيا، بوصفها أكبر دولة أرخبيلية في العالم، وتتألف من أكثر من ١٧ ٠٠٠ جزيرة، يمكن أن يكون مسألة تتعلق باستمرار وجود العديد من جزرنا وشعبنا وثقافتنا وأساليب حياتنا.

ومن ذلك المنطلق، تتفهم إندونيسيا القلق الذي أبدته الدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ. ويمكن لارتفاع منسوب مياه البحار الناجم من تغير المناخ أن يطلق سلسلة من ردود الأفعال التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك احتمال إغراق الجزر والأرض وتشريد الملايين من الأشخاص.

غير أن جمع البيانات المناسبة وإثبات الصلة المباشرة بين تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن يتطلبان المزيد من الدراسة والتعاون بين جميع الدول. وإزاء هذه الخلفية، ترى إندونيسيا أن الطلب إلى الأمين العام في القرار بتقديم تقرير عن هذا الموضوع يكتسي أهمية رئيسية لفهم العلاقة بين المناخ والأمن، إن كانت هناك علاقة بينهما أصلا. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء على تقديم آرائها بشأن هذه المسألة المعقدة، مثلما طالبها القرار بذلك. وسيتمكن ذلك الأمر من الإبقاء على ثراء الملاحظات الواردة في التقرير.

وستمكن دعوة جميع الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها، في إطار ولاياتها لمواجهة تغير المناخ، من العمل بصورة منسقة، مما سيعزز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات المتمثلة في تغير المناخ.

وتعتقد إندونيسيا أن مسألة تغير المناخ تتعلق، أولا وقبل كل شيء، بالتنمية المستدامة. ولذلك، يشكل تغير المناخ تحديا لجهودنا الإنمائية.

وقد تواجه جميع الدول، لا سيما أكثرها ضعفاً، اشتداد حدة الآثار المناخية، بما في ذلك التنافس على الموارد التي تزداد شحاً، مما قد يشكل عراقيل لبعض الدول تمنعها من تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. ونحث جميع الدول على الإعراب عن آرائها بشكل كامل في تقرير الأمين العام الذي طُلب إليه تقديمه في القرار. وإضافة إلى ذلك، نتوقع أن يتضمن التقرير المزيد من التفاصيل عن الاستراتيجيات العملية التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة برمتها أن تتناول على نحو استباقي هذه التداعيات المحتملة الآن وبالقدر الواجب من الإلحاح.

وفي جزر مارشال المنخفضة، لا يمكننا أن ننقل شعبنا إلى مواقع أكثر ارتفاعاً على سطح البحر، لا توجد لدينا أي جبال. وباعتبارنا دولة وثقافة تعول بشكل كبير على محيطاتنا ومناطقنا الساحلية، لا يمكننا أن نستبدل هذه المناطق أو ننقل مجتمعاتنا إلى مواقع أقل عرضة للخطر على الجزر المرجانية الضيقة للغاية فعلاً، بحيث يمكن للمرء أن يقف في البحيرة الشاطئية ويرى الأمواج وهي ترتطم على الجانب الأخر من الجزيرة المرجانية.

وبما أن أعلى نقطة في جزر مارشال لا يتعدى ارتفاعها مترين على سطح البحر، فإن حتى أكثر التوقعات العلمية تحفظاً لعام ٢٠٠٧ للهيئة العلمية التابعة للأمم المتحدة، أي الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، القائلة بحدوث ارتفاع يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنتيمتراً قبل القرن القادم، تشير بوضوح - وعلى نحو مؤكد - إلى أن بقاء دولتنا يواجه خطر اضطراب سيسحق أرضنا ويدمر موارد المياه الأساسية لدينا ويقضي على أمننا الغذائي، وعلى أركان ثقافتنا التقليدية. وي طرح سيناريو أسوأ الافتراضات الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بشأن حدوث ارتفاع عن سطح البحر بأكثر من نصف متر، تهديدات أشد خطورة على بقائنا.

ومن دواعي فخر جمهورية جزر مارشال أن الجمعية العامة تمكنت من العمل معاً بشأن القرار ٢٨١/٦٣ وبروح من التعاون الإيجابي. ويعرب القرار عن بالغ القلق على الصعيد العالمي إزاء بقاء السكان أجمعين وأراضيهم في مواجهة آثار المناخ. وبمواجهة تغير المناخ بصورة شاملة، فإننا نكفل تعامل هيئات الأمم المتحدة مع هذه المسألة بالقدر الكافي من الإلحاح، وفي إطار الولايات المسندة لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. كما نسعى إلى إشراك جميع الدول بصورة فعالة في تناول أوجه الترابط الأخرى لتغير المناخ، بما في ذلك بعده الإنساني وتداعياته على التنمية المستدامة وقانون البحار.

وقد قدّم هذا القرار بناء على مبادرة من مجموعة من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ المعرضة على نحو حاد لآثار المناخ. فبالنسبة لجزر المحيط الهادئ، لا يتجسد تغير المناخ في نظرة العالم فحسب، بل أيضاً في الآثار الملموسة للغاية التي شهدتها مجتمعاتنا المحلية فعلاً. وقد حدد منتدى قادة جزر المحيط الهادئ لدينا تداعيات تغير المناخ على الأمن في آب/أغسطس الماضي في إعلان نيسوي. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، حث قادتنا بصورة جماعية هذه الهيئة على أن تُقر بشكل مناسب بتداعيات تغير المناخ على الأمن. وفي الأسبوع الماضي، خرج قادتنا من الاجتماع الخامس لقادة جزر المحيط الهادئ في هوكايدو بمبادرة للجماعة البيئية لمنطقة المحيط الهادئ، ستعمل اليابان في إطارها بشكل وثيق مع شركاء منتدى جزر المحيط الهادئ على دعم النهج العملية المصممة لتلائم احتياجات منطقة المحيط الهادئ لمكافحة تغير المناخ. كما أصدر منتدى جزر المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي إعلاناً مشتركاً في عام ٢٠٠٨ بشأن الالتزامات المشتركة فيما يتعلق بتغير المناخ، وتجري مناقشات إضافية مع شركاء آخرين، بما في ذلك دول نامية.

كما أننا نقوم بدورنا لتنفيذ استراتيجيات الطاقة المتجددة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، رغم أنه من الناحية العملية لا توجد بالفعل أي انبعاثات. ونعكف على تنقيح سياسة الطاقة الوطنية باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه الوفاء بالتزامنا بتحسين كفاءة الطاقة بصورة ملموسة وتقليل اعتمادنا على النفط من خلال الاستفادة من الموارد العملية والمعقولة التكلفة للطاقة المتجددة.

ونسعى لمواصلة العمل مع شركائنا لبناء القدرة الوطنية على إنشاء المشاريع وإدارتها، وفي الوقت نفسه، ننفذ استراتيجيات محددة. ومع ذلك، لا نستطيع علاج الآثار المناخية أو التقليل من حدتها، بما في ذلك التداعيات على الأمن، بدون التمكن من الحصول على التمويل بشكل واف للتكيف والتخفيف، الذي يركز بشكل مناسب على إحراز نتائج ملموسة وبدون التزام ذي مغزى بالتمويل القائم على مبدأ "الملوث يدفع". ويجب أن نجنب تدفقات التمويل وأن نُكرس لأضعف الدول، مع إمكانية الحصول عليها بصورة مباشرة وبمبسطة.

ونجد بعض التأييد الأقوى لبقائنا في ميثاق الأمم المتحدة، في التزامه بكفالة الحريات الأساسية وفي ولاية كل الأجهزة ذات الصلة، بما في ذلك ولايات مجلس الأمن المناطة به لمعالجة المسائل الأمنية. كما أنه لا جدال في أننا، في إطار القانون الدولي العرفي، لا بد أن نلتزم بشأننا بشأن كل الدول الأعضاء، باستمرار وجود أكثر الدول الضعيفة وبقائها.

ونود أن نشكر الدول الأعضاء على دعمها في التوصل إلى توافق للآراء على قرار اليوم. وتعرب جمهورية جزر مارشال مرة أخرى عن امتنانها لجميع الدول على الوعي بهذه المسألة الحيوية والالتزام بها.

وذكر المنسق العلمي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر التابع للفريق الحكومي الدولي بتغير المناخ مؤخرًا أن استنتاجات الفريق الحكومي الدولي "منخفضة بشكل متحيز"، وأن بحوثًا جديدة تبين أن خطر ذوبان الغطاء الجليدي، الذي نشهده فعلاً، سيفضي بنا إلى زيادة ارتفاع مستوى سطح البحر بأربعة أمتار أو أكثر. وقد نقّح علماء آخرون هذا التحليل وأصدروا مؤخرًا إدعاءً بأن مجموع ارتفاع معدل مستوى سطح البحر المتعلق بالغطاء الجليدي قد يقل عن ثلاثة أمتار. ولا يمكننا أن نعتبر ذلك خبراً سعيداً، لأنه معدل تغيّر سيغرق مع ذلك دولتنا بشكل كامل.

ووجود نقطة حاسمة يتيح لنا مهلة قصيرة للغاية لاتخاذ إجراء على الصعيد الدولي، ربما لا تتعدى ١٠ سنوات، لتفادي تأثيرات مناخية مفاجئة ولا رجعة فيها. ويأمل شعب جزر مارشال بأن لا نصل إلى نقطة اللاعودة هاته. وترى جمهورية جزر مارشال أن هذه الحالة تشكل أكثر من مجرد عائق إنمائي.

وأبناء جزر مارشال لا يجاهون هذه التحديات بصمت، بل نحن نتصدى بفعالية لآثار المناخ. على الرغم من محدودية قدراتنا بوصفنا دولة نامية، فإننا شأننا شأن جيراننا في منطقة المحيط الهادئ، نعكف على اتخاذ الإجراءات وما زلنا ملتزمين ببناء قدرتنا على الصمود لمكافحة آثار تغير المناخ من بين أهداف أخرى من خلال تحديد الأولويات في مجالات الأمن المائي، وحفظ الطاقة، والمحافظة على النباتات التقليدية، والمحاصيل غير المسببة للاضطراب لمعالجة التغيرات الساحلي، والأمن الغذائي بتشجيع استراتيجيات تُراعي المناخ. كما أننا ملتزمون بتنفيذ نهج النظم الإيكولوجية للتكيف، مثل تحدي ميكرونيزيا، وهو التزام أعلنته المنطقة دون الإقليمية بالمحافظة على ٣٠ في المائة من مواردنا القريبة من الساحل و ٢٠ في المائة من مواردنا على اليابسة.

أهنئ البلدان التي لم تكن متحمسة في البداية إزاء جوانب القرار ولكنها قررت من حيث المبدأ عدم عرقلته. وأقول لتلك البلدان شكرا.

وفي الختام، ينبغي تهنئة وفد واحد على وجه الخصوص. ففي وقت بدت الأمور وكأنها تخرج فعلا عن مسارها، أخذ وفد واحد، وهو وفد إندونيسيا، على عاتقه مسؤولية القيام بدور الوسيط البالغ الأهمية من أجل جمع كلمتنا فيما يتعلق بالقرار التوافقي، وهو إلى حد كبير القرار الذي اتخذناه اليوم. وأعتقد أننا مدينون لهم.

قلت في البداية إن هذا كان يوما تاريخيا. هو يوم تاريخي لعدة أسباب. أولا وقبل كل شيء، هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها بلدان جزر المحيط الهادئ قرارا من هذا النوع إلى الجمعية العامة. ولكن الأهم من ذلك أنه يوم تاريخي لأننا اتفقنا في القرار للمرة الأولى بتوافق الآراء على الصلة بين تغير المناخ والأمن. فهذه صلة تجري مناقشتها على نطاق واسع في الأوراق الأكاديمية والوثائق الأمنية في عواصم عديدة من العالم، ولكن هذه هي المرة الأولى لإقامة تلك الصلة بصورة رسمية هنا - وأعتقد أن ذلك أمر هام للغاية ويستحق التأمل فيه.

تقر أستراليا بأن تغير المناخ هو تحد عالمي خطير وطويل الأجل وأنه يحتمل، إذا لم يعالج على نحو فعال، أن يزيد من حدة المخاطر المتصلة بالأمن وتعقيدها، مثل النزاعات بشأن الحدود والموارد والسكان المشردين وإدارة الكوارث. ولذلك السبب تبرعنا بحوالي ١٥٠ مليون دولار لصندوق مخصص لمنطقتنا للمساعدة في عملية التكيف والتخفيف. ولكن كما سمعنا اليوم، فبلدان جزر المحيط الهادئ في منطقتنا هي من البلدان الأكثر ضعفا وتملك قدرة محدودة على التكيف.

السيد غولديز ينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):
إن هذا اليوم يوم تاريخي حقا بالنسبة للجمعية العامة وقد طال انتظاره. وأذكر بالوقت الذي بدأت فيه المفاوضات بشأن القرار ٢٨١/٦٣ في الصيف الماضي. فحينئذ، جرى بيننا الكثير من النقاش بشأن ما يعنيه القرار بالفعل - ما إذا كان بالفعل يتعلق بتغير المناخ أو الأمن أو التنمية. وأعتقد أننا أدركنا، في نهاية المطاف، أنه كان يتعلق بكل تلك الأشياء، ولكنه في الحقيقة كان في الغالب يتعلق بالاحترام - احترام بعض أصغر الدول الممثلة في هذه الجمعية العامة وأقلها قوة.

هذه ليست البلدان التي عادة ما تثير الكثير من الضجة في هذه القاعة. وهي في كثير من الأحيان لا تأتي لتطلب الكثير. في الواقع، وبصورة عامة، فإن تجربتنا مع هذه الدول تتمثل في أننا عادة ما نطلب منها أشياء - وهي عادة أن تصوت لهذه المسألة أو تلك. ولكن، في هذه المناسبة، جاءت هذه البلدان لتطلب منا شيئا ذا أهمية أساسية، على النحو الذي أعرب عنه ببلاغة الممثل الدائم لناورو.

وأعتقد أنه يشهد على نجاحنا ونجاح عملياتنا كوننا تمكننا من التصدي لذلك التحدي. لقد كانت المفاوضات طويلة وصعبة للغاية في بعض الأحيان. ويجدر بنا التأمل في أن صديقتنا العزيزة، نائبة الممثل الدائم لبالاو، تمكنت، أثناء هذه المفاوضات، من الحمل وإكمال فترة الحمل والولادة قبل اختتام مفاوضاتنا. ولكن، لحسن الحظ اتخذنا القرار قبل أن يبلغ الطفل من العمر ما يكفيه للإدلاء ببيان هنا.

ويتعين تقديم التهاني هنا اليوم أيضا. أولا وقبل كل شيء، أعتقد أنه يتعين تهنئة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ أنفسها على تصميمها الهادئ ووقارها خلال تلك المفاوضات. وأعتقد أنه من خلال الأهمية بمكان أيضا أن نهنئ الشركاء في المفاوضات، وعلى وجه الخصوص، أود أن

اللاجئين الواسعة النطاق والتزاعات الحدودية وحالات الطوارئ في مجال الطاقة وأزمات إنسانية أكثر مأساوية وأشد وطأة من تلك التي تواجهنا اليوم.

واعتبارنا تغير المناخ تهديدا أمنيا لا ينبثق من عدم تبصر. وعندما يقول لنا العلماء أن نستعد لمواجهة الأزمات الإنسانية، بما فيها الهجرة الجماعية، في فترة حياتنا، فكيف يمكن لأي أحد أن يقول إن ذلك يختلف عن الاستعداد لتهديد مثل الحرب؟ بل إن الأمين العام بان كي - مون قارن تداعيات تغير المناخ بآثار الحرب.

والأمر الأهم هو أن نعرف سبب تغير المناخ. نحن السبب، وعندما نستمر في انبعاثات الكربون رغم أننا نعلم إنه يرفع درجة حرارة الأرض. والسبب نحن، الجمعية العامة، عندما نفشل في اتخاذ إجراء لمنع وقوع هذه الأزمة. والحكم علينا، في السنوات القادمة، سيكون بناء على كيفية ردنا عندما جابهتنا هذه المعرفة.

هذا القرار خطوة أولى نحو تغيير اتجاهنا، لكنه ليس سوى خطوة أولى. يجب علينا ألا نكتفي بإنجازتنا، بل يجب أن نتطلع إلى الخطوات التالية حتى لا نفقد زخمنا، أو إحساسنا بالهدف أو استعجالنا للتصدي لهذه المشكلة الجسيمة.

عندما نتوقع لجان الخبراء أن الفيضانات والأمراض والجاعات ستؤدي إلى هجرة لم يسبق لها مثيل، ينبغي علينا العمل. عندما تشهد شعوبنا الجفاف، وضعف المحاصيل، وهو ما يزيد حدة المنافسة على الغذاء والمياه، يجب علينا أن نتحرك إلى العمل. عندما نواجه احتمال حدوث تعطل اقتصادي وسياسي على نطاق لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية، يجب أن نتحرك لعمل شيء.

يجب أن تعمل جميع أجهزة الأمم المتحدة بشكل عاجل. ونذكر بصفة خاصة مجلس الأمن، ومسؤوليته الرسمية

وتنتقل إلى أن تتلقى في الوقت المناسب تقرير الأمين العام الشامل عن هذه المسألة الذي طلبناه اليوم. وأعتقد أن التقرير يمكن أن يكون من أهم التقارير التي ستصدر في الدورة المقبلة وأكثرها إثارة للاهتمام. كما أننا نتطلع إلى أن نشهد الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وهي تتناول هذه المسألة، حسب الاقتضاء.

إن هذا القرار خطوة هامة وتاريخية فعلا، ولكنها ليست سوى خطوة صغيرة واحدة في العمل الذي يتعين علينا أن نقوم به لمعالجة هذه المسألة الهامة للغاية. لكنني أعتقد أننا اتخذت خطوة جيدة، وأنه من المهم بالنسبة لنا أن نتوقف لحظة لنهنئ أنفسنا على هذا اليوم الهام.

السيدة يانغ (بالاو) (تكلمت بالإنكليزية): تود بالاو أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لناورو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. ونحن فخورون بالبيان وبالقرار ٢٨١/٦٣ "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن". ونود أن نشكر المجتمع الدولي على اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء.

لقد تخطينا مرحلة مناقشة ما إذا كان تغير المناخ أمرا حقيقيا، وأنه من صنع الإنسان، وأنه يحدث تغييرا جذريا في مستقبل الحضارة الإنسانية. ففي بالاو، تتضاءل موارد المياه العذبة وتصبح مالحة بسبب المياه المالحة. وحقول القلقاس - وهي الإمدادات الغذائية التي يعتمد عليها بلدي - تغمرها المياه بسبب ارتفاع المد. وثقافتنا التي ازدهرت وتطورت وعانت منذ أيام هوميروس والإغريق تواجه احتمال القضاء عليها فعلا.

ويقول الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وغيره من الهيئات العلمية في التقرير إنه إذا لم يتم عمل شيء، فسنواجه مستقبلا تعكره الجماعة والجفاف ومشاكل

النامية في منطقة المحيط الهادئ من بين تلك الدول التي تتحمل أقل مسؤولية عن المشكلة، ورغم ذلك فهي ستكون من بين الدول الأولى التي ستحتفي.

وبموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً. ألا يمكننا توقع أن يفحص المجلس على الفور التداخيات الأمنية لتغير المناخ ويوصي بالإجراءات أو طرق التسوية المناسبة إذا ما رأى أن الموقف قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر؟ والتوصيات موجودة بالفعل في ما خلص إليه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من استنتاجات، لكنها تحتاج بشدة إلى دعم المجلس حتى يمكن أن تصبح ملزمة للبلدان التي لا تفعل شيئاً إلا عندما يجب عليها، وليس عندما ينبغي لها.

إن حل أزمة المناخ سيضمحل أوجه كثيرة، لكنه يجب أن يشمل تقليل انبعاثات غازات الدفيئة والمصادر الأخرى لتغير المناخ. ومن هنا، يجب أن يكون تقليل الانبعاثات محور مداورات المجلس، ويجب أن يكون هدف المجلس اتخاذ إجراء فعال ويمكن تنفيذه تحقيقاً لتلك الغاية.

وإذا تمكن المجلس من التوصية بآليات إنفاذ لتقليل انبعاثات الكربون، سيكون قد تم أخيراً التصدي للسبب الجذري لكثير جداً من الكوارث الإنسانية في المستقبل وربما تفاديها. وباتخاذ هذا القرار، نقر بأن تغير المناخ تهديد للسلم والأمن الدوليين. والآن يجب أن يقر المجلس بهذا أيضاً ويفعل ما يستطيع وما يجب أن يفعل لصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

وإذا ناقش المجلس الطرق التي يمكنه بها استخدام أدواته الكثيرة وموارده الهائلة لتقليل انبعاثات الكربون ثم اتخذ الإجراء المناسب، فسيكون قد أدى مسؤوليته وأوفى بولايته بوصفه القيم العالمي على السلم والأمن الدوليين.

هي أن يكون المدافع الأساسي عن السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن المجتمع الدولي، في الأيام المقبلة، يجب أن يبدأ حواراً بشأن ما تستطيع الأمم المتحدة عمله وينبغي عليها عمله. ويحدونا الأمل في أن يوفر هذا الحوار التركيز، والقيادة، والاتجاه المطلوب للمهمة التي بين أيدينا. ويشرفنا أن نكون جزءاً من ذلك الحوار، لأننا نستطيع من خلال الحوار والنقاش أن نضع برنامج عمل يمكن أن يبعثنا عن حافة هذا الكابوس.

يجب أن يقرر مجلس الأمن النظر في المسألة الواسعة لتغير المناخ والأمن وأن يرسم طريقاً إلى الأمام. وكما نعلم، يملك المجلس مجموعة كبيرة من الأدوات التي يمكنه بها التصدي لهذا التهديد. لقد رأينا مجلس الأمن، في الأيام التي تلت ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يدعو كل الدول إلى أن تصبح أطرافاً في عهود وبروتوكولات دولية تتعلق بالإرهاب، ولزيادة التعاون من أجل مواجهة التهديد بشكل أفضل. ألا يستطيع المجلس النظر في اتخاذ إجراء مماثل بشأن اتفاقيات وبروتوكولات تغير المناخ؟

وشهدنا المجلس يسلم بالخطر الأممي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويدمج النظر في هذه المسألة الموضوعية في قراراته المعنية بحفظ السلام. وتم الإقرار بأن تغير المناخ نموذج لمسألة شاملة والنظر فيها وفي آثارها يمكن دمجها في قرارات المجلس.

لقد شهدنا المجلس يشكل أجهزة فرعية بشأن موضوعات تشمل أفريقيا، والإرهاب، والأطفال والصراع المسلح. وتتصدى هذه الأجهزة الفرعية لمجموعة كبيرة من المسائل عندما لا يتوقف الضرر عند حدود دولة واحدة. ويمكن قول نفس الشيء عن غازات الدفيئة، التي لا تتوقف آثارها الضارة عند تخوم البلد الباعث لها، لكنها تعرض للخطر جيراناً مثل الجزر الصغيرة. والدول الجزرية الصغيرة

على كل البلدان، خاصة الدول الجزرية الصغيرة الأكثر تعرضاً للخطر، مثل توفالو.

إن تغير المناخ يمثل بالتأكيد أخطر تهديد للأمن العالمي وبقاء البشرية. وبصفة خاصة، إنه مصدر قلق بالغ لدولة جزرية صغيرة معرضة بشدة للخطر ولدولة جزرية مرجانية منخفضة مثل توفالو، التي تقف على حافة الوجود. وتغير المناخ مسألة حياة وموت، وهو في منظورنا بالتأكيد مسألة أمنية - وهو مسألة قد تدفعنا إلى تلك الهاوية.

احتفل شعب توفالو في الآونة الأخيرة بالذكرى السنوية الثلاثين للاستقلال. ورغم أننا بلد فتي، لكننا مجتمع بالغ القدم، يمتد تاريخه لأكثر من ثلاثة آلاف عام. لقد عشنا أساساً على صيد الأسماك والزراعة، وبينما ظل أسلوبنا التقليدي في الحياة يطعم أسرنا على مدى أجيال كثيرة، فإنه لم يختبر مطلقاً بأزمة بحجم الأزمة التي يمثلها تغير المناخ. ورغم ذلك، يجب أن يتحمل شعبنا التأثيرات السلبية لأزمة ناجمة عن تصرفات بلدان أخرى.

إن جزر توفالو المنخفضة معرضة بشدة لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر. وأعلى نقطة في أراضي جزر توفالو لا ترتفع أكثر من خمسة أمتار عن مستوى سطح البحر، بينما يقل ارتفاع معظم الجزر عن ثلاثة أمتار. وتتوقع آخر الأبحاث أن يرتفع مستوى سطح البحر بما يصل إلى متر أو أكثر بنهاية هذا القرن. وهذا التطور سيكون حقا كارثة بالنسبة لتوفالو، بل إن جزء من ذلك سيؤدي إلى مشقة شديدة ومعاناة.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد أيضا الأمن المائي، حيث سيلوث الماء المالح مواردنا المحدودة من المياه الجوفية، وهي حيوية للحفاظ على الصحة العامة والصرف الصحي ولزراعة طعامنا. لقد دمرت زيادة نسبة الملوحة

ونعتقد أن أصواتنا أعلى بصفة خاصة بشأن هذه المسألة، لأن شواطئنا ستكون من بين أول الشواطئ التي ستغرق، ومياهنا العذبة ستكون من بين أول المياه التي ستفسد وتاريخنا وثقافتنا من بين أولى الثقافات التي ستمحى إذا لم يتم الحد من انبعاثات الكربون. نحن نطلب من مجلس الأمن أن ينظر في سلمنا وأمننا عندما ينظر في هذه المسألة.

لقد دعمنا جهود السلام والأمن في أنحاء العالم بإرسال قوات حفظ سلام إلى دارفور وتيمور - ليشتي وبالاستجابة لدعوة المجلس لاتخاذ إجراء للتصدي لخطر الإرهاب. وهذه المرة، سلمنا وأمننا عرضة للخطر ونحتاج إلى مساعدة المجلس.

السيد بيتا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): اليوم له معنى خاص بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وبالنسبة لتوفالو، حيث إنها المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة الذي تنظر فيه هذه الهيئة في قرار بشأن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. ومن هنا، يشرفني أن أتكلم باسم حكومة توفالو مؤيدة تأييدا تاما لاتخاذ القرار الذي قدمته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بتوافق الآراء.

في البداية، تود توفالو أن تعرب عن تأييدها لبيان الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الذي ألقاه الممثل الدائم لجمهورية ناورو لدى الأمم المتحدة ورئيس مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. ونود أيضا أن نعرب عن عميق شكرنا لكل الدول الأعضاء التي أيدت القرار طوعاً وشاركت في تقديمه. إن اتخاذ القرار الذي قدمته الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بتوافق الآراء اليوم إنجاز وشهادة واضحة على أن تغير المناخ ظاهرة عالمية لها بلا شك تداعيات أمنية

الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة على معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال الذي يستحقه تهديد أمني بهذا الحجم.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى الأصوات المؤيدة للقرار ٢٨١/٦٣، الذي اتخذ بتوافق الآراء صباح هذا اليوم.

في عام ٢٠٠٨، قامت نيوزيلندا، إلى جانب غيرها من أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، باعتماد إعلان نيوي بشأن تغير المناخ. وحينئذٍ، أعرب قادتنا عن بالغ قلقهم إزاء

”الآثار الخطيرة الحالية والتهديد المتزايد الذي يشكله تغير المناخ على رفاه بلدان جزر المحيط الهادئ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي وأمنها، وأنه من المتوقع أن تعمل التغيرات الحالية والمتوقعة في مناخ منطقة المحيط الهادئ، إلى جانب الضعف في المنطقة، على زيادة حدة التحديات القائمة وتؤدي إلى تأثيرات كبيرة على البيئة في بلدان منطقة المحيط الهادئ وتنميتها المستدامة وبقائها في المستقبل.“

إن القرار الذي اتخذ اليوم قرار تاريخي، وهو بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة هذه الشواغل. وعلى وجه الخصوص، تتطلع نيوزيلندا إلى تقرير الأمين العام الشامل عن تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن.

يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديرنا لإندونيسيا على دورها الذي ساعد في كسر الجمود من خلال وضع نص حظي بتوافق الآراء. وأود أيضا أن أشكر مجموعة الدول ذات المواقف المتشابهة والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على إظهار المرونة التي مكنتنا من التوصل إلى توافق في الآراء. ونشكر أيضا، العديد من الوفود

الكثير من مزارعنا التقليدية لنبات البولاكا وأرغمتنا على زراعة محاصيل أكثر مقاومة للملوحة.

ويهدد تغير المناخ أيضا الشعاب المرجانية الوفيرة التي تحيط بتوفالو وتدعم أنشطتنا لصيد الأسماك. وارتفاع درجة حرارة مياه المحيطات يمكن أن يسبب تبيض المرجانيات، تاركا الشعاب بلا حياة. وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون تغير أيضا كيميائية المحيطات. وفي محيط حموضته مرتفعة، يصعب على الشعاب تكوين أفرعها وتصبح أكثر عرضة للأمراض والطفيليات والوحوش. ويعرض اقتران تبيض المرجانيات بمحمضية المحيطات جزءاً كبيراً من إمدادات توفالو من الغذاء للخطر. والعلامات على انهيار الشعاب في توفالو وفيرة بالفعل وشهدت أعداد الثروة السمكية حول الشعاب تراجعاً كبيراً.

هذا القرار يأتي في وقت بالغ الأهمية. العلماء يقولون لنا إنه لا يزال بإمكاننا تفادي التأثيرات الأسوأ لتغير المناخ، لكن يجب اتخاذ إجراء قوي الآن. بالتالي من الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي أعيد التأكيد عليها في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومرة أخرى في إطار استراتيجية موريشيوس.

إن تغير المناخ قوة خطيرة وعامل زعزعة للاستقرار يهدد أمن توفالو وأمن كل دولة من الدول الأعضاء الأخرى. وتظهر الآثار المبكرة على أشدها داخل حدود البلدان الفقيرة، لكنها سرعان ما تنتشر إلى البلدان القريبة حيث سيصبح جيرانها غير قادرين على توفير الغذاء والمياه النقية. وكانت توفالو من ضمن الدول الأولى التي تعاني من الآثار التدميرية المحتملة لتغير المناخ، لكننا لن نكون الأخيرين. وهذا هو السبب في أن توفالو تحت مجلس الأمن وغيره من

التهديدات. ونأمل بأنه القرار، من خلال إناطة مسؤولية التصدي للتهديدات الأمنية الناجمة عن تغير المناخ بالأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، سيتيح للأمم المتحدة المجال لأن تكون استباقية وأن تبذل المزيد من الجهود قبل أن نصل إلى نقطة تصبح عندها هذه التهديدات خطيرة ولا يمكن التغلب عليها.

والإطار الزمني المتوفر لنا بموجب بروتوكول كيوتو لا يكفي للحد من انبعاثات الغازات الضارة في بيئتنا. وأحد أهداف هذا القرار هو توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى كون الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، ولا سيما البلدان الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، غير مجهزة لمكافحة آثار تغير المناخ. كما يوفر القرار زخماً سياسياً للمفاوضات الحالية بشأن خطة عمل بالي التي ستبدأ في بون هذا الأسبوع والتي نوليها جميعاً أهمية كبيرة.

وتهدف مبادئ القرار وأسسها إلى مساعدتنا في التصدي الجماعي لهذه التهديدات الأمنية من خلال اتخاذ تدابير وقائية واستباقية لمنع التهديدات والتقليل منها. كما يعزز القرار التنمية المستدامة لزيادة قدرة البلدان الواقعة في خط مواجهة تغير المناخ على التصدي لهذه التهديدات، مع نقل التكنولوجيا والأموال الكافية لتنفيذ برامج التخفيف والتكيف. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لإيطاليا والنمسا ومدينة ميلانو وتركيا وتايوان على دعمها لبرامج الطاقة المتجددة الإقليمية والثنائية التي تركز على المجتمعات المحلية والمناطق الريفية في جزر سليمان.

تواصل جزر سليمان مسيرتها وتزدهر وتعيش على التعاون العالمي. وبالتالي، فإن القرار الذي اتخذ اليوم يدعو إلى أكبر قدر ممكن من التعاون بين جميع الدول الأعضاء. وينتمي مقدمو القرار ومؤيدوه إلى جميع المناطق الست التي تمثلها دولنا الأعضاء. ونحن ممتنون جداً لهم على دعمهم.

الأخرى التي عملت بدأب وصبر للتوصل إلى هذا النجاح بشأن هذا القرار.

السيدة بيك (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى تيسير اتخاذ القرار ٦٣/٢٨١. يود وفد بلدي أن يتكلم عن أهداف القرار ومبادئه والتزاماته، وأن يغتنم هذه الفرصة ليشكر مقدميه ومؤيديه. كما يود وفد بلدي أن يشكر الدول التي شاركت في المفاوضات.

جاء القرار نتيجة عملية تفاوضية مكثفة على مدى أشهر. ويبحث اتخاذه بتوافق الآراء اليوم برسالة هامة ملؤها الأمل الذي يحدو معظم الفئات الضعيفة من السكان في منطقة المحيط الهادئ بأن معاناتهم اليومية لم تُنس.

قبل أن نمضي قدماً، أود أعرب عن التأييد لبيان عرض القرار الذي أدلى به ممثل ناورو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها يتكلم عن الآثار الضارة لتغير المناخ الذي يتسارع الآن بمعدل يعرض للخطر أمن الإنسان والأمن الغذائي وأمن المياه وأمن الصحة في بلدان المحيط الهادئ، ويشكل تهديدات أمنية سائدة في هذه البلدان. وقد أدى إلى موجات من الهجرة حيث شُرِّد المزيد من الناس بسبب تحمات السواحل والفيضانات الساحلية وتوقف الزراعة وتزايد موجات المد الهائلة داخل منطقة المحيط الهادئ، وخاصة في الجزر المنخفضة من جزر سليمان. وأود أن أضيف بأن جزر سليمان بالفعل خارجة من الصراعات العرقية، وتود أن ترى استمرار الاستقرار.

ويحدد التقرير الأخير عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التهديدات الأمنية لتغير المناخ. ويدعو القرار منظومة الأمم المتحدة إلى التصدي لهذه

أي لوم من جانب أي أحد منهم؛ بل تلقينا منهم نصائح ومقترحات. وبالتأمل نجد أن تلك الحفاوة الخاصة من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن منحتنا شجاعة هائلة للمضي قدما بالرغم من الصعوبات التي تلوح في الأفق. وتُنبئ قراءة قائمة مقدمي مشروع القرار بالكثير عن مدى كثافة جهود الضغط التي نبذلها، ولكن الأهم من ذلك أنها دليل على التضامن الإنساني، لأن مقدمي مشروع القرار الأصليين هم من بين أصغر الدول الأعضاء وأضعفها في الأمم المتحدة.

وباسترجاع ما حدث طوال الأشهر الـ ١٢ الماضية أو نحو ذلك، فإن مشروع قرارنا قد وُلد مناقشات مختلفة وواسعة النطاق. ومع ذلك، فإن اتخاذ القرار بتوافق الآراء يمثل تقديرا لجميع من اهتموا بالمشاورات الكبيرة والمطوّلة. ومن المهم بشكل مائل، أنه يشكّل اعترافا من جانب المجتمع الدولي بأنه يقر بأن مسألة تغير المناخ لا يمكن أن يُنظر إليها، وينبغي ألا ينظر إليها، بمعزل عن الاعتبارات الأخرى.

ونعتقد أن هذا القرار يتطرق إلى مجال واسع من اهتمام الأسرة الإنسانية. إنه يتطرق للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والسياسية، وفوق كل شيء جميع مسائل السلام والأمن الدوليين. وفي نهاية المطاف، تشكّل هذه الشواغل جزءا من المصنوفة التي تؤثر في حياتنا - وبالنسبة لنا في منطقة المحيط الهادئ فإنها تؤثر في بقائنا وفي حماية هويتنا وتقاليدنا وثقافتنا.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، تشكّل تداعيات تغير المناخ على الأمن، أولا وقبل كل شيء، تهديدا لبقائنا ذاته كأمم ذات سيادة. ولن يكون لأي شيء أهمية إذا ما فقدنا كيان الدولة - من خلال ارتفاع منسوب مياه البحار وارتفاع درجة حرارتها بسبب تغير المناخ. وهو بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة خطر واضح ومائل، أي

يتمثل الالتزام الوارد في القرار بكفالة بقاءه وثيقة حية ووضع النظام الدولي ترتيبا مؤسسيا فعالا لتقديم تقارير دورية عن تهديدات تغير المناخ التي يمكن قياسها، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، والانخراط الكامل للدول الأعضاء واستمرار شعورها العميق بالمسؤولية لمواجهة التهديدات. ومن الضروري اتخاذ إجراءات أقوى وتدابير وطنية قوية وملائمة للتخفيف والتكيف من أجل مواجهة التهديدات بصورة فعّالة وعلى نحو مطّرد.

أود أن أحتتم بالاقتراب من بيان الأمين العام الذي أدلى به عند قبوله منصبه، والذي أكد فيه على أن "المقياس الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة ليس مقدار وعودنا، ولكن مدى إنجازنا لمصلحة الذين هم في أشد الحاجة إلينا" (A/61/PV.31، صفحة ١٢). وفي هذا الصدد، فالقرار الذي اتخذ اليوم هو بمثابة نداء استغاثة من مجموعة من الدول التي هي بأمس الحاجة للأمم المتحدة.

السيد فونيبو (فيجي) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب فيجي بهذه الفرصة للإدلاء بهذا البيان بعد اتخاذ القرار الذي قدمته الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشأن تغير المناخ وتدابير الاحتما على الأمن.

يدعم ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لناورو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وغيرها من مقدمي القرار. ونقدّر تقديرا عميقا دعمها الثابت ونثمّنه. ونشيد بالجمعية العامة على اتخاذها القرار بتوافق الآراء.

عندما بدأنا هذه المبادرة، لم ندرك إلا قليلا أننا سنثير غضب البعض وتدخل بدون قصد في مسائل حساسة. نعتذر عن ذلك الخروج عن اللياقة.

لقد شعرنا بالتشجيع من الحفاوة التي استقبلنا بها الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن. ولم يوجّه إلينا

الجوية المدمرة، وبذلك يمكن أن يؤدي إلى انتشار الأمراض ونقص المواد الغذائية والمهجرة البشرية والتنافس من أجل الحصول على الموارد الطبيعية. وتعرض الدول الجزرية الصغيرة لمخاطر بالغة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي انحسار السواحل إلى فقدان الأراضي أو حتى اختفاء بلدان بأكملها.

وبالرغم من أن تغير المناخ ليس السبب الوحيد لكل هذه الظواهر، فإننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن المخاطر الإضافية التي يشكّلها. وعلينا أن نواصل بذل جهودنا وأن نعمل على زيادتها لمواجهة تداعيات تغير المناخ على الأمن على جميع المستويات. وتدعم سويسرا أية جهود تُبذل داخل الأمم المتحدة لجذب انتباه المجتمع الدولي تجاه المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ. ولذلك السبب، شاركت بلادي في تقديم مشروع القرار الذي اقترحتة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وترحب باعتماده بتوافق الآراء صباح هذا اليوم.

ومع ذلك، نأسف لأن عملية التفاوض المكثفة والشاقة لم تتمخض إلا عن إشارة ضعيفة إلى مجلس الأمن. وبالنظر إلى خطورة المسألة، كنا نفضل الإشارة بقوة إلى مجلس الأمن. فالمجلس، في رأينا، له دور يضطلع به في مكافحة تغير المناخ ومواجهة تداعياته على الأمن.

إننا نشكر الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على مثابرتها وصبرها ومهارتها في عملية التفاوض هذه. ونتطلع إلى مواصلة العمل معها ومع جميع الأطراف الأخرى المعنية حول هذه المسألة المهمة للغاية.

السيد أوسوغا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أشارك المتكلمين الذين سبقوني الترحيب باتخاذ القرار الحالي بتوافق الآراء. إن التحديات التي يفرضها تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن تشكّل الآن مصدر قلق لنا جميعا. ترحب

مباراة لا ينتصر فيها أحد، إن جاز التعبير، وهو ما قد يقرر عضوية تلك الدول في هذه الجمعية في المستقبل.

ويحمل وضعنا بعض أوجه التشابه مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية. فقد أصبحت الدول الجزرية الصغيرة ضحايا لظاهرة مدمرة لم تتسبب فيها. ومن هذا المنطلق، ليست لدينا أية رغبة في توجيه اللوم. ومع ذلك يجب أن نعترف بالماضي من أجل مواجهة الحاضر والتخطيط للمستقبل. إننا نقر تماما بأن تغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب وضع خطة عمل عالمية متسقة. وليس هذا القرار إلا أحد الخطط الكثيرة اللازمة للتصدي للخطر الوجودي الذي يمثله تغير المناخ.

ولذلك يسر فيحي أن تتخذ الجمعية العامة هذا القرار بتوافق الآراء. وندعو الأمم المتحدة وجميع أجهزتها المعنية، بما فيها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، في نطاق ولاية كل واحد منها، إلى مضاعفة الجهود التي تبذلها في معالجة مسألة تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. وبهذا ينبغي تعزيز الرحلة إلى كوبنهاغن.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى، بالنيابة عن وفد بلادي وبالنيابة عن جماعة المحيط الهادئ، أن أتقدم بالشكر إلى الجمعية على اتخاذها القرار بتوافق الآراء.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يحظى

موضوع تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن بأهمية ملحّة. إن التهديد الأممي الذي يشكّله تغير المناخ تهديد حقيقي وتتميز آثاره بطابع عالمي يضرب بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

وتفيدنا الآن مجموعة مؤثرة من الأدلة العلمية بأن أي ارتفاع ضئيل في درجات الحرارة العالمية يمكن أن يزيد بشكل ملحوظ من تفاقم الجفاف وندرة المياه والظواهر

إن تغير المناخ يؤثر على الناس والمجتمعات الأكثر ضعفاً وفقراً في العالم وفي بلد ما. والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التأهب للكوارث المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر والوقاية منها، يتطلب اتباع نهج للأمن البشري يعزز الصمود على مستوى المجتمع. ولهذا السبب، أضفنا تغير المناخ إلى جدول أعمال الاجتماع السادس لأصدقاء الأمن البشري، الذي يعقد صباح غد، ٤ حزيران/يونيه برئاسة مشتركة لليابان والمكسيك. وأشجع كل الوفود على المشاركة في اجتماع الغد. ونرى أنه يمكن أن يكون أصدقاء الأمن البشري أحد المنابر غير الرسمية لكنه عملي ومفيد للنظر في الآثار الأمنية المحتملة لتغير المناخ والتصدي لها.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تود كندا أن تهنئ الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على أخذ زمام المبادرة في إعطاء مسألة الأمن وتغير المناخ المهمة موقع الصدارة في عملنا في الأمم المتحدة. لقد تكلمت اليوم كل وفود الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ باقتناع كبير وحجج قوية. إن طرح مشروع قرار على الجمعية العامة عملية مضيئة في معظم الأحوال، لكن الوقت والجهد والتحديات أكبر بكثير عندما يكون المفهوم المطروح مفهوماً جديداً، كما هو الحال الآن.

إن التحدي العالمي الذي يمثله تغير المناخ يتطلب استجابة عالمية، وكندا ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق شامل وطموح في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. والقرار الحالي ٦٣/٢٨١ تأكيداً لإدراكنا الجماعي لتداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن. والخطر القائم الذي يهدد الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، بصفة خاصة، يعطي هذه المسألة المهمة بعداً حقيقياً جديداً، وملحاً بشدة وإنسانياً.

اليابان بصفة خاصة بالتضامن الذي ظهر من خلال هذا القرار مع البلدان الجزرية الصغيرة التي تواجه تهديدات متزايدة لرفاه وأمن شعوبها من جراء تغير المناخ.

وتشيد اليابان بالمبادرة التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ومثابرتها ودأبها في العمل على اتخاذ هذا القرار بعد مفاوضات مطوّلة. وقد أكدت اليابان من جديد دعمها للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بأن قررت المشاركة في تقديم مشروع القرار في مرحلة مبكرة للغاية. وقد سلّط الضوء على تضامننا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز ١٠ أيام، عندما عُقد اجتماع قادة جزر منطقة المحيط الهادئ، الذي شارك في رئاسته رئيس وزراء اليابان ورئيس وزراء نيوزيلندا بصفته رئيساً لمنتدى جزر المحيط الهادئ، وعقد الاجتماع في هوكايدو باليابان.

وفي هذا الاجتماع، أعرب قادة اليابان ومنتدى جزر المحيط الهادئ عن تصميمهم على متابعة تحقيق الهدف المشترك المتمثل في ضمان إيجاد منطقة آمنة وسهلة التكيف ومزدهرة. وتحقيقاً لتلك الغاية، التزمت اليابان بتقديم ٥٠٠ مليون دولار لبلدان جزر المحيط الهادئ على مدار السنوات الثلاث القادمة لمساعدتها في المجالات التالية: البيئة وتغير المناخ، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الأمن البشري، والتغلب على أوجه الضعف الاقتصادي.

إن تغير المناخ يضر بالبلدان الأكثر ضعفاً في العالم. وفي مساعينا للتوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن، ينبغي أن نراعي تماماً الحاجة إلى مساعدة البلدان الأكثر ضعفاً في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه. وستواصل حكومة اليابان، من جانبها، تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية من خلال شراكة الأرض الباردة.

الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تتساءل ما إذا كان لدينا المثابرة والتصميم لعمل هذا.

لكننا تحلينا بالمثابرة. وكان لدينا التصميم. وقبلنا الحلول التوفيقية وتحلينا بالمرونة. وانطلاقاً من شعورنا بالتزام معنوي وأخلاقي تجاه سكان الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، الذين سقطوا بالفعل وسيسقطون ضحايا لآثار تغير المناخ، واصلنا رواية قصتنا بصدق كما نراها، غير عابئين بما إذا كان الناس يظنون السوء فينا وفي دوافعنا. لأنه ليس لدينا مآرب غير معلنة، بخلاف تشاطر الحقيقة مع بقية العالم. ففي النهاية، تتحلى بعض دولنا الأعضاء بأخلاقيات عالية، ويمكن أن تصر على رواية قصصها من منظورها البسيط، دون أن تتضمن جداول أعمال أخرى، وديناميات علمية وشواغل لا أساس لها.

وعندما ننظر الآن إلى الخلف، نجد أن أي شكوك كانت لدينا بشأن التوصل إلى نتيجة ناجحة قد تلاشت، لأن الأفعال أعلى صوتاً من الأقوال. وبتخاذ هذا القرار بالإجماع، كفات الجمعية العامة تصميمنا بمنحنا ثققتها وجازت ميثاقنا بالإعراب عن إيمانها بنا.

وبالنسبة لتلك الدول التي آمنت بنا ووقفت بجانبنا من أول يوم، خلال المفاوضات بكل ظروفها، عصبية ويسيرة، لا جائزة تكفي لأن أياً لم يكن متوقفاً. وفي الجمعية العامة، وجدت الدول الجزرية النامية الصغيرة صديقاً حقيقياً، لأن الصديق الحق هو الصديق في وقت الشدة.

إن قرار اليوم تنويع مناقشات شاملة ومطولة مع سائر أعضاء الأمم المتحدة. ونص هذا القرار المتوازن بشكل ممتاز هو نتيجة للدور المحوري الذي اضطلعت به إندونيسيا في الجمع بين كل الأطراف في مسعى لتجاوز الخلافات مع احترام المواقف المعلنة. ونود أن ننضم إلى الآخرين في الإقرار بريادة إندونيسيا في هذا الصدد.

وكندا ترحب بدعوة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تكثيف جهودها للنظر في تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن. ونلاحظ أيضاً أن التقرير الشامل للأمين العام سيساعد في بلورة آراء الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة المهمة ويوفر إطاراً مفيداً للاستشارة به في عملنا.

وأود أن أختتم بتوجيه الشكر مرة أخرى للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على ريادتها وبصيرتها، وعلى تعاون أكثر من ٩٠ مقدا لمشروع القرار. وأود أيضاً أن أشكر مجموعة البلدان المتفقة في الرأي والوفود الأخرى النشطة على مرونتها وحوارها البناء. وأخيراً، اسمحوا لي أن أشيد، كما فعل الآخرون، بوفد إندونيسيا على الدور التوفيقى الإيجابي الذي اضطلع به في وقت حرج من المفاوضات.

السيد إيسايا (ساموا) (تكلم بالإنكليزية):

باعتباري آخر متكلم من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ يأخذ الكلمة، اسمحوا لي أن أشكر باسمها الجمعية العامة، في ظل القيادة البصيرة لرئيسها على نجاح اتخاذ القرار المعنون "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" (القرار ٦٣/٢٨١) بتوافق الآراء.

هذه مناسبة عظيمة في حياة منظمنا ونقطة بارزة في الجهود المستمرة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ للتأكيد على الخطر القائم للآثار السلبية لتغير المناخ على بلداننا الأصغر حجماً والأكثر ضعفاً. وسيبر التاريخ قوة اقتناع الجمعية كما تجلت في اتخاذ القرار اليوم بتوافق الآراء.

وقبل عام مضى، عندما طرح مشروع القرار لأول مرة، كان تحقيق النتيجة التي شهدناها للتو غير واقعي ومستبعد وساذج. وحتى قبل أسابيع قليلة، كان التوصل إلى قرار بتوافق الآراء لا يزال بعيد المنال، وبدأت الدول الجزرية

التاريخي الذي اتخذ اليوم. إن الأمم المتحدة هي ملاذنا والمكان الأخير الذي نلجأ إليه، ولدنيا كل الثقة بأنها لن نخذلنا في الطريق الطويل المجهول الذي ينتظرنا.

السيد خليل (جزر الملديف) (تكلم بالإنكليزية): إن تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ حذر بوضوح من العواقب السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي إذا لم يُكبح جماحهما. وكان ذلك قبل عامين. وللأسف فإن الإحصاءات اليوم أكثر خطورة وقامة. فتغير المناخ بفعل الإنسان يتسارع بدرجة أكبر من توقعات الفريق الحكومي الدولي ويتجاوزها كثيرا.

والعلم واضح. فتغير المناخ حقيقة واقعة. وهو لا يعرف الحدود، إذ أنه أصبح الآن إلى حد كبير التهديد الأكثر خطورة على الأمن البشري. وفي حين لم يعد هناك خط مواجهة في مكافحة تغير المناخ، فإن الحالة قد تكون أكثر خطورة بكثير اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى بالنسبة لبلدان مثل جزر الملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يبلغ متوسط ارتفاعها فوق مستوى سطح البحر مترا واحدا، وكذلك بالنسبة للمناطق الساحلية المنخفضة في جميع أرجاء العالم. وعليه، لم يعد الوقت في صالح هذه البلدان إذ أنه يدهمها، كما أنه ليس لديها متسع من الوقت لانتقاء واختيار مكان وزمان لمناقشة هذه المسألة الهامة.

لقد بدأت الصراعات المتصلة بتغير المناخ تظهر ببطء بينما تشح المياه وغيرها من الموارد وتبدأ السواحل بالانحسار وتكثر العواصف والفيضانات ويطول أمد الجفاف. وكما ذكر وفد بلدي في المناقشة العامة لهذه الجمعية في أيلول/سبتمبر، فإن مسألة تغير المناخ في جزر الملديف "ليست مسألة إنمائية فقط، بل هي أيضا مسألة أدبية وأخلاقية وسياسية وقانونية ومن قضايا حقوق الإنسان،

ورغم اختلاف الآراء التي أعربت عنها الوفود المختلفة خلال المفاوضات، أعتقد أنه يمكننا جميعا أن نتفق على أن تهديد تغير المناخ لأسباب العيش ورفاه وأمن كل شعوبنا وبلداننا حقيقي ومسلط علينا. والقرار المنقح الذي اتخذ للتو يمثل بالنسبة لنا جميعا حلا توفيقيا جماعيا، لكنه يمثل أيضا دعوة موحدة لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لتكثيف جهودها وتركيز الاهتمام على جانب معين من تغير المناخ لم تجر بعد مناقشته والنظر فيه بشكل كامل في الأمم المتحدة.

في الختام، وبالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، اسمحوا لي أن أسجل أننا ندين بالامتنان لكل مقدمي مشروع القرار الذين كان دعمهم الثابت غذاء لأرواحنا ومنحنا القوة للاستمرار حتى النهاية. ونقول لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إن الكلمات لا تكفي لوصف ما يشعر به القلب، لأنه يشعر بالحقيقة. إن التأييد الجماعي يعظم قيمة وقائع جلسة اليوم، والقرار الذي صدر بتوافق الآراء هو إرث الجمعية العامة وإرثنا بحق.

لقد قدم رئيس الجمعية العامة لنا المساعدة عندما كنا في أمس الحاجة إليها ولم يدخر جهدا لكفالة أن تكون شواغل جزر المحيط الهادئ محور الاهتمام، برغم طائفة الأزمات العالمية التي تتصارع على اهتمام ووقت منظمنا.

وإن أدوار التيسير التي اضطلعت بها الأمانة العامة وكل أبطال الخفاء وراء الكواليس كانت واضحة للعيان، ونحن نعرب عن تقديرنا البالغ لتلك الجهود.

وأخيرا، نتناول دولنا الجزرية في المحيط الهادئ وشعوبها التي ابتدر هذا الجهد لأول مرة باسمها. وأقول ذلك وكلني أمل بأننا لم نخذلها. وآمل أن نكون على قدر ثقتهم بنا. لقد اتخذنا الخطوة الأولى والحاسمة. وما زال يتعين علينا قطع شوط طويل قبل أن نتمكن من الاستفادة من القرار

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على اتخاذ هذه المبادرة الهامة. ونثني عليها لقيامها بهذا العمل الجريء والشجاع. إن اتخاذ القرار ٢٨١/٦٣ الذي قدمته حوالي ٩٠ بلدا، بتوافق الآراء يدل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتغير المناخ ولتداعياته المحتملة على الأمن. ونحن مقتنعون بأن القرار سيصبح معلما هاما في تاريخ الجمعية.

السيدة بيانتيشي (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):
تفهم الأرجنتين القلق الذي تشعر به الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى التي هي عرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ وتشاطرها ذلك القلق. وفي ذلك الصدد، يشجع بلدي دائما العلاج المناسب لذلك الضعف بالذات.

ومع ذلك، وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإن السياق المناسب للتصدي لتغير المناخ هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، مما يلقي بمسؤولية على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة وغيرها من الهيئات. وتلك الهيئات قادرة على معالجة هذه المسألة والمسائل ذات الصلة معالجة جوهرية من خلال التعاون الواجب والمتسق في معالجة الحالات الناجمة عن الآثار الحادة لتغير المناخ.

وختاما، أود أن أشدد على أنه لا بد أن تُعالج ظاهرة تغير المناخ من منظور التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتشجيع اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. ولذلك السبب نعتقد أن مجلس الأمن ليس الجهاز المختص لمعالجة هذه القضية والنظر فيها.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب باتخاذ القرار ٢٨١/٦٣، الذي يسعى لتنبيه المجتمع الدولي إلى

فضلا عن كونها مسألة أمنية خطيرة“ (A/63/PV.16)،
صفحة ٥٢).

وإزاء تلك الخلفية، أخذت جزر الملديف زمام المبادرة بطرح هذه المسألة أمام الجمعية العامة في عام ١٩٨٧. وكانت هذه المسألة هي أيضا السبب وراء اشتراك جزر الملديف على مستوى رفيع في مناقشة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٧. وكانت السبب في أن جزر الملديف قررت إثارة هذه المسألة في مجلس حقوق الإنسان في العام الماضي، وكانت أيضا السبب في انضمام جزر الملديف بدون قيد أو شرط إلى أشقائنا وشقيقاتنا من الدول الجزرية الصغيرة في تقديم القرار الهام المعروض علينا اليوم.

وخلافا لما كان عليه الحال قبل عقدين عندما كنا أول من أثار مسألة التهديد الحقيقي لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية المنخفضة، مما فيها جزر الملديف، بالاختفاء من على وجه الأرض بسبب الاحتباس الحراري وارتفاع مستوى سطح البحر، فالיום هناك تفهم أفضل وتوثيق أحسن لظاهرة تغير المناخ. لقد استغرقنا بالتأكيد وقتا في التوصل إلى توافق في الآراء العلمية والسياسية بشأن طبيعة تغير المناخ وتهدده.

وصحيح أن عقدين من العمل على الصعيد العالمي لم يؤدي إلى النتائج التي كنا نتوقعها. ومع ذلك فإننا نرفض فقدان الأمل. ونعتقد أن إقامة شراكة حقيقية مع رؤية عامة ومشاركة للالتزام والتضامن المتعدد الأطراف يمكنهما ضمان مستقبلنا. وفي الواقع، تتوفر لدينا الوسائل والموارد؛ وما ينقصنا هو الإرادة السياسية. وكما يشدد الأمين العام، علينا أن نتوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن. وإذا لم نفعل ذلك، فيكون الوقت قد فات بالنسبة لبعضنا.

أن ارتفاع الكثير من الدول الجزرية الصغيرة ليس يزيد على مترين فوق مستوى سطح البحر. وهكذا، فإن القرار الذي اتخذناه للتو يجسد تجسيدا دقيقا لقرار المجتمع الدولي بتلك الظاهرة، ويوجه نداء عاجلا لاتخاذ إجراءات جماعية ومنسقة نعتقد أنها ستحظى بامتنان الأجيال القادمة.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تشيد الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٨١/٦٣ "تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن" اليوم، ويسعدها أن تنضم إلى قائمة مقدميه التي تشمل مؤيدي القرار الأصليين، أي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

ومما يشجعنا أن الجمعية العامة تمكنت من تحقيق توافق عام في الآراء بشأن قرار يتعلق بمسألة تغير المناخ الملحة، لا سيما في هذه الأشهر الحاسمة المتبقية قبل انعقاد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاغن. ونعرب، بالتالي، عن امتناننا للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ولجميع شركائنا الآخرين في المفاوضات، على هذا الجهد التفاوضي الجماعي في الجمعية العامة.

في نيسان/أبريل الماضي خاطبت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الممثلين في الدورة التحضيرية الأولى لمنتدى الاقتصادات الكبرى بشأن الطاقة والمناخ في واشنطن العاصمة. وفي ذلك الاجتماع أشارت الوزيرة كلينتون إلى أن

"أزمة تغير المناخ تقع في صلب الدبلوماسية والأمن القومي والتنمية. إنها مسألة بيئية ومسألة صحية ومسألة اقتصادية ومسألة طاقة ومسألة أمنية... إنها تهدد الأرواح وسبل كسب الرزق.

الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع منسوب مياه البحار والتهديد الذي يشكله على الأمن. كما يدعو القرار جميع الهيئات ذات الصلة في المنظمة إلى تكثيف جهودها في ذلك المجال.

ونشكر إندونيسيا على دورها في ترويج هذه العملية بنهاية ناجحة. كما نشكر الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي اشتركت اشتراكا مباشرا في صياغة القرار الذي اتخذناه. وفي ذلك الصدد، نشاطر القلق الذي أعرب عنه ممثل ناورو بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

وفي هذا المقام، لا يسعنا إلا أن نشير إلى الإسهام الحاسم الذي قدمته في قانون البحار الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وإذا أردنا تحديد أي حالة تنطوي على كارثة محتملة، وهو الغاية من هذا القرار، يكفي التركيز على الحقائق الموجودة والتساؤل عن مكمّن أكبر المخاطر وأوجه الضعف ومن هم أكثر عرضة للتهديد. ونظرا لذلك الواقع، من حق تلك الدول أن تلقى أذانا صاغية. فالدليل على ذوبان الأنهار الجليدية الكبرى في نصفي الكرة الأرضية لا يمكن دحضه، ومنسوب مياه البحر آخذ بالارتفاع. والأنهار الجليدية الباتاغونية، التي هي أكبر كتلة جليدية في نصف الكرة الجنوبي بعد أنتاركتيكا، تفقد ٤٢ كيلومترا مكعبا من الجليد سنويا، أي ما يعادل مساحة ١٧ مليون مسبح أولمبي.

وتشير الدراسات التي أجريت في أنتاركتيكا إلى أن الجليد يتراجع بمعدل متر واحد في السنة، وفي فترات معينة يصل المعدل إلى ١٠ أمتار سنويا. ووفقا لتلك التقديرات، إذا تكسر الغطاء الجليدي في شبه جزيرة أنتاركتيكا، سيزيد ذلك من مستوى المحيط بما يصل إلى خمسة أمتار. والتداعيات الأمنية التي تنطوي على ذلك واضحة إذا وُضع في الاعتبار

وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - الاستراتيجية التي تشير الفقرتان ٢٦ و ٢٧ منها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبما أن من المفهوم أن هذه الإشارة موجهة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية، فإننا نشدد على أن حقيقة أن جمهورية فنزويلا البوليفارية ليست دولة طرفاً في ذلك الصك، وأن معايير الاتفاقية لا تنطبق عليها بموجب القانون العرفي الدولي، باستثناء الأحكام التي أقرتها جمهورية فنزويلا البوليفارية أو الأحكام التي ستقرها صراحة في تشريعها المحلية. وهكذا، فإن الفقرة المذكورة آنفاً غير ملزمة لبلدي.

السيد بالسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): يُسعد وفدي كثيراً، بصفته أحد مقدمي القرار اليوم، أننا توصلنا إلى توافق في الآراء بشأنه. والنص قد لا يرقى إلى مستوى توقعات البعض، لكن صبر ومثابرة صائغيه الأصليين، أي الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، أمراً في نهاية المطاف. فلأول مرة لدينا قرار للجمعية العامة يقر، مع الدعم الكامل من عضوية الأمم المتحدة بأسرها، بالصلة الممكنة بين تغير المناخ والأمن. وذلك إنجاز في حد ذاته، ووفدي يقدر تقديراً بالغاً ما أبدته مختلف المجموعات والبلدان المعنية من مرونة يسّرت تحقيق هذا الإنجاز.

إن الآثار السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي وتوافر المياه وفقدان الأراضي في الدول الساحلية المنخفضة والجزر بفعل ارتفاع منسوب سطح البحر لم تعد موضع نزاع. وقد أقررنا أيضاً بأن هذه الآثار يمكن أن تؤدي إلى الهجرة القسرية وظهور التوترات حول إمكانية الاستفادة من الأراضي والموارد الطبيعية. وبالتالي، آن وأوان إيلاء مسألة تغير المناخ والأمن ما تستحقه من اهتمام.

فالتصحر وارتفاع منسوب سطح البحر يؤديان إلى زيادة التنافس على الغذاء والمياه والموارد. غير أننا شهدنا أيضاً ازدياد المخاطر التي تفرضها هذه الأمور على استقرار المجتمعات والحكومات. ونرى كيف أنها يمكن أن توجب الصراعات والاضطرابات وتدفع إلى الهجرة القسرية. وهكذا ما من مسألة من المسائل التي نواجهها اليوم لها عواقب طويلة الأجل وأوسع نطاقاً من تغير المناخ أو تنطوي على إمكانيات أكبر لتغيير العالم بالنسبة للأجيال القادمة“.

وتغير المناخ من الأولويات القصوى لإدارة أوباما، وقد وضعت السفارة راييس إحراز التقدم بشأن جدول أعمال تغير المناخ على رأس أولوياتها في الأمم المتحدة. والقرار الذي أُنخذ اليوم يعزز إقرار الدول الأعضاء بأن تغير المناخ العالمي يفرض تحديات خطيرة على كوكبنا، ويتطلب استجابة عاجلة وأكبر قدر ممكن من التعاون من جميع البلدان، فضلاً عن جهود مكثفة من لدن منظومة الأمم المتحدة. وتؤكد الولايات المتحدة مجدداً التزامها بالاضطلاع بدور ريادي في هذا المسعى العالمي.

السيد رانغل (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية نيكاراغوا، وننضم إلى التوافق في الآراء ترحيباً باتخاذ القرار ٢٨١/٦٣، الذي يجسد التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للتكثيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال توفير تمويل خاص وبناء القدرات وتحويل التكنولوجيا المناسبة، بالنظر إلى قلة مواردها المالية، وارتفاع معدلات الفقر فيها، ومشاكلها الاجتماعية المتصلة بتعرضها لآثار تغير المناخ وما يرتبط به من ظواهر.

غير أننا نود أن نؤكد مجدداً موقفنا إزاء الفقرة السابعة من ديباجة القرار ٢٨١/٦٣، التي تشير إلى متابعة

الأمر اتخاذ إجراء من لدن الجميع، وفقا لمبدأ تشاطر المسؤوليات وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد على حدة. وإن البلدان المتقدمة النمو، التي تسببت في التغير الحالي والمستقبلي للمناخ من خلال أكثر من ٢٠٠ سنة من التلوث، تتحمل مسؤولية خاصة عن تخفيض الانبعاثات ودعم إجراءات البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره من خلال توفير تمويل إضافي ونقل التكنولوجيا.

وتقر البرازيل بترابط مفاهيم التنمية والأمن وحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، على النحو المذكور في صكوك شتى مثل المبدأ ٢٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وذلك بالتحديد هو سبب إلزامية تفادي محاولات تحويل تركيز المناقشة من التنمية إلى الأمن.

وثمة علاقة واضحة بين تغير المناخ والتنمية أثبتتها بحوث علمية سليمة. وهناك أيضا صلة واضحة بين التنمية والأمن. غير أنه ليست هناك أي علاقة مباشرة بين تغير المناخ والأمن. وإن تحديد ما إذا كان تأثير بيئي معين سيؤدي إلى عواقب قد تشكل خطرا على الأمن ما زال مهمة معقدة جدا. ولذلك، ينبغي ألا يفسر توافق الآراء على هذا النص بأنه اعتراف بوجود صلة بين تغير المناخ والأمن. وأكدت البرازيل مجددا على التزامها بالتصدي لتغير المناخ وآثاره السلبية بطريقة بناءة ومنصفة.

إن الاهتمام العالمي بتغير المناخ والتداعيات المتصلة به تتطلب أن يبقى المنتدى الرئيسي لإجراء تقييم سياسي شامل للمسألة هو الجمعية العامة، التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وتتمتع بسلطة مناقشة أي مسألة أو شأن. وينبغي أن ندرأ تعدي أي هيئات أخرى على المسائل الواقعة في نطاق اختصاص الجمعية العامة.

ومما لا شك فيه أن وفدي يتطلع إلى النظر في هذه المسألة الهامة في المستقبل، استنادا إلى التقرير الشامل للأمين العام الذي طلبته الجمعية العامة من خلال قرار اليوم.

السيدة بيسووا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

ترحب البرازيل بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن قرار اليوم، وتقدر جهود جميع الدول الأعضاء خلال المفاوضات التي أثمرت هذا النص بتوافق الآراء. وعلى الرغم من النواقص التي تشوب النص المعروض علينا، تنضم البرازيل إلى التوافق في الآراء، احتراما منها للدول الجزرية الصغيرة النامية وتضامنا معها وإقرارا بأننا جميعا عرضة لآثار تغير المناخ.

وترتبط القدرة على التكيف بصورة مباشرة بمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثلما أشار إلى ذلك تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ويشير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أيضا إلى أنه، على الرغم من تحقيق استقرار تركيز انبعاثات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي في المستويات الحالية، فإن مجرد التمدد الحراري للمحيطات في العالم سيتسبب بارتفاع منسوب سطح البحر في القرون القادمة.

والدول الجزرية الصغيرة النامية من بين الدول الأكثر عرضة للتهديد بسبب هذه الآثار السلبية. وينجم ضعفها، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية، عن انعدام ما يكفي من الموارد والتكنولوجيا والقدرات والمعرفة لتحسين القدرة على التكيف مع الظواهر المتصلة بتغير المناخ مثل ارتفاع منسوب سطح البحر. وفي ذلك السيناريو المتشائم يكمن الأمل في تمكين البلدان الضعيفة من بناء القدرة على مواجهة بغية منع حدوث كوارث إنسانية.

وهذا سبب آخر لضرورة تنفيذ الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وسيطلب

إن المجتمع الدولي يشارك الآن في مفاوضات بشأن تنفيذ خريطة باي للطريق وبشأن تعزيز التنفيذ الشامل والفعال والمستمر للاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو الملحق بها، بغية إحراز نتائج إيجابية في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في نهاية هذا العام. ونحن لا نريد أن نشهد طلب القرار إلى الأمين العام تقديم تقرير وهو يؤثر بشكل سلبي على تلك العملية التفاوضية.

والصين تدرك إدراكا كاملا حدة مسألة تغير المناخ وإلحاحها. وبروح من المسؤولية فيما يتعلق بالتطور الطويل الأجل للبشرية، اتبعت الصين بشكل ثابت طريق التنمية المستدامة. وأصدرت الصين ونفذت خطة وطنية للتصدي لتغير المناخ واتخذت سياسات وتدابير وإجراءات في مسعى فعالا للتصدي لتلك الظاهرة. وسنواصل جهودنا الدؤوبة وإسهاماتنا الفعالة في تصدينا لتغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

وينبغي أن توجه الجمعية العامة رسالة قوية لدعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها. وتحضيرا للمؤتمر الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، تجري حاليا عملية مفاوضات تتسم بالحساسية في إطار تلك الهيئات. وعلينا أن نقدر بعناية كيفية مناقشة المسائل قيد النظر في هذه الهيئات، بغية المحافظة على سلطة الاتفاقية وبروتوكول الملحق بها وأيضا المضي قدما وبصورة بناءة في التحضير لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

السيد ليو يويين (الصين) (تكلم بالصينية): إننا نتفهم شواغل البلدان فيما يتعلق بتغير المناخ. والصين، بوصفها بلدا ناميا، ضحية أيضا لتغير المناخ. ونحن على استعداد لمناقشة المسألة، وشاركنا مشاركة فعالة في تلك المناقشات في المؤسسات والمنتديات المختلفة. وفي نهاية المطاف، فإن تغير المناخ مسألة تتعلق بالتنمية المستدامة بدلا من كونها مسألة أمنية، وينبغي أن تتصدى له الهيئات الدولية المكلفة بالنظر في التنمية المستدامة.

وفي نهاية المطاف، تشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ السياق لإجراء المناقشات الموضوعية بشأن هذه المسألة. وفي إطار الأمم المتحدة، ينبغي أن تناقش المسألة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي التصدي لتغير المناخ، من الضروري التمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متفاوتة، على النحو الذي حددته الاتفاقية الإطارية. وذلك يعكس توافقا هاما للآراء فيما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ ويوفر الأساس لمواصلة الشراكة العالمية في هذا الصدد.